الأمم المتحدة
S/2024/460
مجلس الأمن
Distr.: General
12 June 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 11 حزيران/يونيه 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب إلي مجلس الأمن في قراره 2691 (2023) أن أقدم استعراضاً لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (البعثة) قبل حلول موعد انتهاء ولايتها في 14 تموز/يوليه 2024 بشهر واحد على الأقل. وتدعم البعثة، التي أنشئت عملا بالفقرة 1 من قرار مجلس الأمن 2452 (2019)، تنفيذ الاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، على النحو المنصوص عليه في اتفاق ستوكهولم (S/2018/1134، المرفق).

ومنذ استعراضي السابق المقدّم في 13 حزيران/يونيه 2023 (S/2023/432)، واصلت البعثة السعي لتحقيق الأولويات المحددة في الاستعراض وهي كما يلي: (أ) القيام تدريجيا بتكثيف رصدها للموانئ ووقف إطلاق النار على نطاق المحافظة؛ (ب) استعادة قنوات الاتصال والتنسيق بين الطرفين؛ (ج) إعادة إنشاء سبل لتخفيف حدة التوترات؛ (د) إعطاء الأولوية لنقاط التدخل المناسبة لبناء الثقة والإجراءات المتعلقة بالألغام، مع دعم الطرفين في مواءمة تنفيذ الاتفاق.

الديناميات العسكرية والسياسية

ظلت محافظة الحديدة مستقرة إلى حد كبير، بعد الانسحاب الأحادي الجانب للقوات المتحالفة مع الحكومة في عام 2021، والذي تم دعمه لاحقا بالهدنة التي تحققت بوساطة من الأمم المتحدة بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر 2022. واستمر الالتزام بالمبادئ الأساسية للهدنة على أساس أنها أمر واقع حتى عام 2024. وحدث تراجع عام في الأعمال العدائية بين الطرفين، على الرغم من استمرار تبادل إطلاق النار يوميا وانتهاكات وقف إطلاق النار على نطاق المحافظة في خطوط المواجهة في المديريات الجنوبية، وعلى الأخص في مديرتي حيس والتحيتا. وكانت تلك التبادلات والانتهاكات حتى الآن تكتيكية الطابع ولم تؤد إلى أي تغييرات كبيرة في المشهد الاستراتيجي العام للنزاع في الحديدة، وإن كانت هناك زيادة ملحوظة في الدعوات العامة من جانب الطرفين إلى شن هجمات عسكرية جديدة في محافظة الحديدة.

ولا يزال الوضع العسكري في محافظة الحديدة يتأثر بالديناميات التي تحدث عبر خطوط مواجهة أخرى في اليمن. وفي هذا الصدد، تُشكِّل الأولويات المتغيرة للطرفين وتخصيص الموارد لمناطق النزاع في أماكن أخرى من اليمن عوامل مساهمة محتملة في تراجع الأعمال العدائية في الحديدة مؤخراً. بيد أن تواصُل القتال والتعزيزات العسكرية في المحافظات المجاورة، ولا سيما في محافظة تعز، ظل يؤثر على الظروف الأمنية في الحديدة.

24-10521 (A) 200624 270624
الرجاء إعادة استعمال الورق

وتنتج معظم الخسائر البشرية المرتبطة بالنزاع في المحافظة، بما في ذلك الوفيات، عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، بدلا من أن تكون نتيجة مباشرة للأعمال العدائية بين الطرفين. ولا تزال الحديدة المحافظة الأكثر تضررا من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في اليمن. وعلاوة على ذلك، يؤدي الاستخدام المستمر للمدفعية وقذائف الهاون وإطلاق الصواريخ على طول خطوط المواجهة إلى العثور على أجهزة جديدة غير منفجرة، مما يؤدي بدوره إلى زيادة أخرى في التلوث الذي يجب معالجته. وفي الفترة بين 1 حزيران/يونيه 2023 و 31 أيار/مايو 2024، سجلت البعثة ما مجموعه 84 حادثا من الحوادث المرتبطة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، أسفرت عن وقوع ما مجموعه 120 ضحية في صفوف المدنيين، من بينهم 8 نساء و 44 طفلا.

ولا يزال الفضاء السياسي في الحديدة متنازعا عليه بشدة حيث يواصل الطرفان تنفيذ وتعزيز المبادرات الاجتماعية – الاقتصادية في المناطق التي يسيطر عليها كل منهما في محافظة الحديدة كوسيلة لإبراز أو تعزيز سلطته الإدارية. وقد ركزت هذه المبادرات بشكل أساسي على الزراعة ومصائد الإسماك، والتعليم، والرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي، وشملت الترويج للشعارات السياسية في المخيمات الصيفية للأطفال والشباب في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وتجدر الإشارة أيضا إلى تركيز الطرفين على تطوير البنى التحتية للموانئ في المناطق التي يسيطر عليها كل منهما.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، نظم الحوثيون مظاهرات أسبوعية واسعة النطاق في مدينة الحديدة والمناطق المحيطة بها دعما للفلسطينيين. وحدث أكثر من 250 احتجاجا من هذا القبيل بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وأيار/مايو 2024. وبينما ظلت المظاهرات سلمية، فقد تكثفت بشكل كبير من حيث التواتر والحضور خلال تلك الفترة، حيث جذبت آلاف الأشخاص في أكثر من 20 موقعا مختلفا في جميع أنحاء محافظة الحديدة. وكثيراً ما تولت قيادة المظاهرات شخصيات سياسية حوثية بارزة وجرى تنظيمها لإحياء ذكرى تواريخ أساسية أو احتفالات رئيسية بالذكرى السنوية تتعلق إما بالنزاع في اليمن أو الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وقد ركز الخطاب العام في أوساط بعض الجهات الفاعلة السياسية داخل حكومة اليمن بشكل متزايد على انتقاد اتفاق ستوكهولم، لا سيما في ضوء الهجمات الحوثية المبلغ عنها في البحر الأحمر من داخل المحافظة. ولا تزال "المشاعر المناهضة لاتفاق ستوكهولم" مهيمنة في الخطاب العام في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، حيث يُشار إلى أن الاتفاق هو السبب في سيطرة الحوثيين على الحديدة وقدرتهم على شن هجمات في البحر الأحمر. وقد تضمن هذا الخطاب دعوات لاستئناف الأعمال العدائية والعمل العسكري لاستعادة ميناء الحديدة، فضلا عن دعوات للحصول على دعم دولي للحكومة، وهي دعوات ضخمتها وسائل الإعلام المحلية.

ولا يزال المشهد الإعلامي في اليمن يتسم بالاستقطاب الشديد ويعكس الصدع العميق بين الطرفين. وكثيرا ما تُستهدف البعثة والأمم المتحدة عموما بحملات المعلومات المغلوطة والمضللة. وقد لاحظت البعثة بقلق زيادة في برمجيات التفاعل الآلي عبر وسائط التواصل الاجتماعي التي تضخم انتشار البث الإعلامي للمعلومات المغلوطة والمضللة المتداولة على المنصات الرقمية، وهو ما يستهدف بعضه بشكل مباشر البعثة واتفاق ستوكهولم.

لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها لتخفيف التوتر

في أيلول/سبتمبر 2023، عقد رئيس البعثة اجتماعا في عدن مع وفد الحكومة في لجنة تنسيق إعادة الانتشار. وشكَّل هذا الاجتماع انفراجة كبيرة، حيث كان بمثابة أول تفاعل رسمي بين البعثة وكامل وفد الحكومة في اللجنة منذ ثلاث سنوات، بعد الاجتماع الثنائي الذي عُقد بين رئيس البعثة وبعض أعضاء اللجنة في آذار/مارس من ذلك العام. وأكدت المناقشات مجدداً وجود التزام مشترك بتعزيز وجود البعثة في الأجزاء التي تسيطر عليها الحكومة في محافظة الحديدة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 اجتماع في مديرية الخوخة بين رئيس البعثة ووفد الحكومة في اللجنة لمناقشة المضي قدما في تنفيذ ولاية البعثة في جنوب المحافظة. وبحث الاجتماع أيضا سبل تسهيل تسيير دوريات البعثة في مناطق خط المواجهة، بهدف تعزيز دقة الإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار. وأعربت الحكومة عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في فتح الطرق الحيوية عبر خط المواجهة في محافظة الحديدة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في النصف الثاني من عام 2023، تذبذب مستوى التعاون من قبل حكومة اليمن في أوائل عام 2024، مما يعكس المشاعر المتزايدة المناهضة لاتفاق ستوكهولم والدعوات العامة إلى استئناف الأعمال العدائية والعمل العسكري لاستعادة ميناء الحديدة. وردا على ذلك، سافرت نائبة رئيس البعثة إلى عدن في كانون الثاني/يناير 2024 للتواصل مع السلطات. ومع ذلك، لم توافق الحكومة على السفر المتصل بذلك إلى المديريات الجنوبية الخاضعة لسيطرة الحكومة من محافظة الحديدة.

وفي نيسان/أبريل 2024، تواصل رئيس البعثة مع وزير الدفاع ورئيس وفد الحكومة في لجنة تنسيق إعادة الانتشار من أجل رفع القيود المفروضة على تحركات البعثة. وازداد تعزيز هذا التقدم من خلال زيارة أجراها رئيس البعثة إلى عدن والخوخة وحيس بين 20 و 29 نيسان/أبريل 2024. وكانت الزيارة مفيدة في إعادة تأكيد التفاهم المشترك بشأن ولاية البعثة مع الحكومة وأعضاء لجنة تنسيق إعادة الانتشار التابعة لها وتأمين ضمانات لاستئناف أنشطة البعثة ودورياتها في جنوب المحافظة.

وفي الفترة بين حزيران/يونيه 2023 وأيار/مايو 2024، ترأس رئيس البعثة تسعة اجتماعات مع وفد الحوثيين في لجنة تنسيق إعادة الانتشار. وأسفرت هذه الحوارات المستمرة عن زيادة دوريات البعثة المنتظمة في ميناء الحديدة وسمحت بتوسيع زيارات الرصد التي تجريها البعثة إلى المديريات المتضررة من النزاع والواقعة على خط المواجهة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون من جنوب محافظة الحديدة.

ومما يؤسف له أنه لا يوجد تمثيل نسائي من أي من الطرفين في لجنة تنسيق إعادة الانتشار. وعلى الرغم من ذلك، تسعى البعثة إلى التواصل مع النساء حيثما أمكنها ذلك على جانبي خط المواجهة في محافظة الحديدة ومع النساء في عدن وصنعاء قدر الإمكان. وتشكل هذه الجهود جزءا من اعتزام البعثة الأوسع تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في اليمن.

وأخيرا، تم تذليل التحديات السابقة المتعلقة بإصدار التأشيرات وتصاريح الإقامة لموظفي البعثة للعمل في المناطق التي يسيطر عليها كل من الحكومة والحوثيين، مما يدل على زيادة التعاون من جانب كلا الطرفين.

رصد وقف إطلاق النار والحفاظ على الطابع المدني للموانئ

استمرت دوريات البعثة في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى على الرغم من العوائق الكبيرة التي فرضها الحوثيون، بما في ذلك حصر الدوريات فيما جرى الاتفاق عليه مسبقاً من مواعيد ومدد ومسارات ومنع المراقبين العسكريين التابعين للبعثة من جمع المعلومات بحرية أثناء الدوريات. وظلت البعثة ثابتة في التزامها بتنفيذ المهام الموكلة إليها رغم هذه التحديات وسعت باستمرار إلى توسيع وتعزيز دورياتها في موانئ البحر الأحمر. وتقوم البعثة حاليا بتيسير دوريات في ميناء الحديدة مرتين في الأسبوع وفي مينائي الصليف ورأس عيسى مرة واحدة في الأسبوع. ويعكس ذلك زيادة في الدوريات الاعتيادية التي تسيرها البعثة في مواقع الموانئ إلى متوسط يبلغ 11 دورية شهريا منذ آذار/مارس 2024، مقارنة بمتوسط قدره 7 دوريات شهريا بين حزيران/يونيه 2023 وشباط/فبراير 2024. وما زال التواصل مع ممثلي الحوثيين في لجنة تنسيق إعادة الانتشار يؤدي إلى زيادة عدد الدوريات أكثر من ذلك، بما في ذلك الدوريات في مدينة الحديدة.

ولم تلاحظ البعثة بشكل مباشر، مع إشارتها إلى القيود المفروضة عليها، أعياناً أو مظاهر عسكرية في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى خلال دورياتها. واستنادا إلى تحليل المعلومات المستقاة من مصادر مفتوحة، بما في ذلك الإعلانات الصادرة عن الحوثيين والمتحدثين العسكريين للدول الأعضاء، فإن أكثر من 50 في المائة من الغارات الجوية على المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن من قِبل القوات العسكرية الدولية (في إطار ما وصف بأنه "عملية قذّاف بوسايدون") نفذت في محافظة الحديدة منذ كانون الثاني/يناير 2024. ومع ذلك، لم تتأثر العمليات الجارية في موانئ البحر الأحمر بشكل مباشر بالغارات الجوية. ففي منطقتي الصليف ورأس عيسى، حيث تم شن عدد كبير من الغارات الجوية، تشير التقديرات إلى أن المواقع المستهدفة كانت تقع على بعد ما بين خمسة وثمانية كيلومترات جنوب الموانئ، باستثناء مبنى واحد في منطقة ميناء الصليف ضُرب في 30 أيار/مايو. ونتيجة لذلك، استمرت دوريات البعثة في الموانئ دون انقطاع. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم القيام بما مجموعه 102 دورية لرصد الموانئ.

وعلى الرغم من التصريحات الصدامية المتزايدة من جانب الحكومة، والتي دعت فيها إلى استعادة السيطرة على موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وتصاعد التوترات في البحر الأحمر، لم ترصد البعثة أثرا ملحوظا لذلك على عدد السفن التي تصل إلى الموانئ، وظلت مستويات الواردات الشهرية مستقرة بشكل عام. ففي الفترة بين 1 حزيران/يونيه 2023 و 31 أيار/مايو 2024، رست 480 سفينة في موانئ البحر الأحمر، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 68 في المائة في عدد السفن مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وكان على متن 33 في المائة من هذه السفن مواد غذائية (تجارية وإنسانية على حد سواء) وعلى متن 23 في المائة منها شحنات وقود. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، استُوردت إلى موانئ البحر الأحمر في نيسان/أبريل 2024 أكبر كميات جرى تتبعها من المواد الغذائية والوقود منذ عام 2022.

وزادت البعثة دورياتها في المديريات المتضررة من النزاع وتلك الواقعة على خط المواجهة في المحافظة تمشيا مع ولايتها المتمثلة في رصد وقف إطلاق النار على نطاق المحافظة. وأجرت البعثة 29 دورية وزيارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشمل ذلك دوريات إلى مديريتي حيس والخوخة التي تسيطر عليهما الحكومة وإلى مديريات الدريهمي وبيت الفقيه والتحيتا وزبيد التي يسيطر عليها الحوثيون. وعُززت الدوريات في مناطق خط المواجهة باستخدام أدوات نظام المعلومات الجغرافية وأساليب محسنة لجمع البيانات عن انتهاكات وقف إطلاق النار. وتواصل البعثة إقناع الحكومة بأهمية القيام بدوريات منتظمة من أجل رصد وقف إطلاق النار، فضلا عن السعي إلى زيادة عدد الدوريات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون بالقرب من خط المواجهة.

وفي مؤشر على استمرار الدعم لأنشطة الرصد، ظل وفد الحكومة في لجنة تنسيق إعادة الانتشار يوافي البعثة ببياناته المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار، التي كان قد استأنف تقديمها في أيار/مايو 2023، بعد توقف دام ثلاث سنوات. وفي الفترة من 1 حزيران/يونيه 2023 إلى 31 أيار/مايو 2024، أبلغ الطرفان عن وقوع ما مجموعه 386 36 انتهاكا لوقف إطلاق النار. ويتماشى الاتجاه العام مع تقلص القتال في محافظة الحديدة. بيد أن عدد انتهاكات وقف إطلاق النار المبلغ عنها ظل ثابتا حول عدد يتراوح بين 80 و 100 يومياً منذ أيلول/سبتمبر 2023 (انظر الشكل أدناه). وكانت انتهاكات وقف إطلاق النار في الغالب نتيجة لنيران الأسلحة الصغيرة، وهو ما فاقمه أحيانا استخدام أسلحة من عيار أثقل. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك ارتفاع مطرد في القصف بالمدفعية وقذائف الهاون في الأشهر الأخيرة، وربما يرتبط ذلك بزيادة أنشطة الاستطلاع بالطائرات المسيّرة. وكثفت قوات الحوثيين على وجه الخصوص استخدامها للطائرات المسيرة، مما يشير إلى الاستعانة بها في تحديد الأهداف قبل هجمات المدفعية وقذائف الهاون على المواقع التي تسيطر عليها قوات الحكومة. وتشير التقارير اليومية الصادرة عن الطرفين إلى التزامهما بتنفيذ اتفاق ستوكهولم واغتنام فرص التواصل المستمر من أجل تخفيف التوتر. وفي الوقت نفسه، تؤكد الخروقات اليومية إمكانية حدوث تصعيد عسكري سريع وضرورة إجراء البعثة دوريات في مناطق خط المواجهة والمديريات المتضررة من النزاع.

عدد انتهاكات وقف إطلاق النار المبلغ عنها، حسب الشهر، خلال الفترة من حزيران/يونيه 2023 إلى أيار/مايو 2024

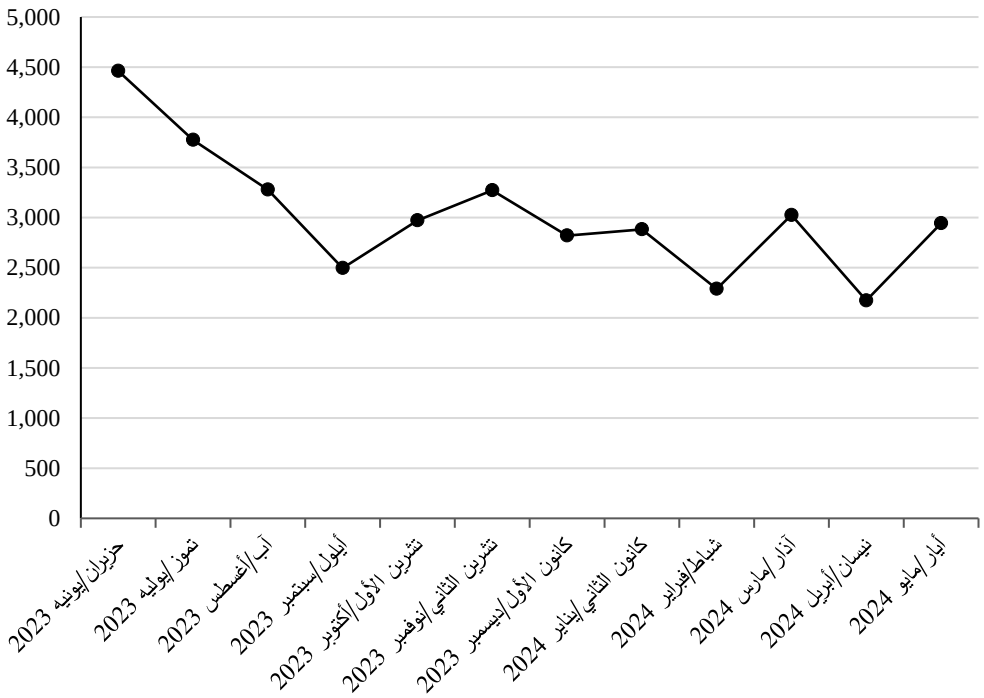

التنسيق مع الأطراف المعنية باتفاق ستوكهولم

ما زال التنسيق مع الأطراف المعنية باتفاق ستوكهولم في صدارة أولويات البعثة. وتكتسي علاقة البعثة مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن أهمية قصوى، ويجري، حيثما كان ذلك مناسباً وفي إطار ولاية البعثة، بذل كل الجهود الممكنة لدعم مساعي المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى سلام راسخ ودائم في اليمن. وسعت البعثة أيضا إلى تعزيز تعاونها مع مكتب المنسق المقيم المعني باليمن ومع فريق الأمم المتحدة القطري. وواصلت البعثة العمل من خلال المنتديات القائمة لتبادل المعلومات بانتظام والتعاون بشأن مبادرات محددة، حسب الاقتضاء. وشمل ذلك بشكل خاص الدعم اللوجستي والتشغيلي الذي قدمته البعثة لعملية إنقاذ ناقلة النفط "صافر" بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس 2023.

وشهدت الفترة قيد الاستعراض قيام البعثة بإيفاد بعثات مشتركة للرصد والتقييم مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى المديريات المتضررة من النزاع في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في المديريات الجنوبية لمحافظة الحديدة. وشمل ذلك إيفاد بعثات إلى مناطق كانت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إليها محدودة للغاية في السابق، لكنها تشكل جزءا أساسيا من جهود الرصد وتسيير الدوريات التي تبذلها البعثة. فقريتا الروان والحيمة، على سبيل المثال، لم يكن بالإمكان على الإطلاق الوصول إليهما من قبل فريق الأمم المتحدة القطري. وهدفت هذه البعثات المشتركة إلى مراقبة الحالة الإنسانية في هذه المناطق، ولا سيما فيما يتعلق بالظروف التي يواجهها النازحون داخليا، فضلا عن تحديد المخاطر وتقييم ديناميات النزاع. وقد انضم أيضا قادة محليون ومسؤولون من الحكومة إلى بعض هذه البعثات. وأظهرت الدوريات أن القرى القريبة من خط المواجهة في محافظة الحديدة في حاجة ماسة إلى المساعدة من حيث المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والمأوى وسبل العيش.

وفي أواخر عام 2023، بدأت البعثة في تنفيذ أول مشاريعها السريعة الأثر لتعزيز بيئة تمكينية لتنفيذ ولايتها. وقد زادت هذه المشاريع كثيرا من فرص التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري على أرض الواقع. وتمثل هذه المشاريع أيضاً أداة هامة للبعثة للعمل مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية. وقد أنجزت البعثة أربعة مشاريع سريعة الأثر في مديريتي الخوخة وحيس، عادت بالنفع على أكثر من 000 5 من تلاميذ المدارس من خلال تهيئة بيئة تعليمية محسنة ودعمت النساء بالتدريب المهني وقدمت دعما في مجال بناء القدرات لمنظمة نسائية محلية. ومن المتوقع الانتهاء من بناء غرفة للمخاض والولادة في عيادة في الخوخة وإعادة تأهيل أربعة فصول دراسية في مدرسة، في الخوخة أيضا، في حزيران/يونيه 2024. وواجهت البعثة في البداية تحديات في تنفيذ مشاريع سريعة الأثر في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، لكن الوضع بدأ في التحسن في عام 2024 بعد أن التزمت السلطات المحلية بدعم البعثة في تحديد المشاريع ذات الأولوية.

وواصلت البعثة الدور المنوط بها في تنسيق الجهود المبذولة في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام داخل محافظة الحديدة، مع دعم مكتب المنسق المقيم في إعادة هيكلة التدخلات الوطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام بعد انتهاء تمويل مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإجراءات المتعلقة بالألغام في حزيران/يونيه 2023. وكان لفقدان الموارد هذا تأثير كبير على أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء اليمن، لا سيما وقف معظم عمليات إزالة الألغام في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وكان لذلك أيضا أثر ملحوظ في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، حيث كانت المنظمات

غير الحكومية الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر هي الكيانات الوحيدة التي تقوم بأنشطة إزالة الألغام بمصادر تمويل خاصة بها.

وسعت البعثة باستمرار إلى تعزيز جهود التنسيق القائمة مع السلطات المحلية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، والمنظمات غير الحكومية الدولية لإزالة الألغام، وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد شهدت هذه الجهود تفاعلاً وتعاونا وثيقين مع كلا المركزين اليمنيين لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومقراهما عدن وصنعاء، حيث تواصل البعثة تعزيز شراكتها مع كلا الكيانين للحد من أثر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب على السكان المدنيين في محافظة الحديدة. وشمل التفاعل مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري بشأن المبادرات المشتركة أو جهود التنسيق المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام القيام بأنشطة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونشرت البعثة قدرة إضافية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في عدن لتقديم دعم معزز لحكومة اليمن ودعم وإحراز تقدم في الإجراءات المتعلقة بالألغام في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في المحافظة.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تحسين قاعدة بياناتها الشاملة لتسجيل جميع حوادث الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في محافظة الحديدة ونشر صحيفة وقائعها الشهرية بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، التي تغطي البيانات والأنشطة المتعلقة بتلك الإجراءات في المحافظة. وقد أثبتت صحيفة الوقائع أنها مورد قيم للجهات الفاعلة العاملة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في اليمن، مما يزيد من التدليل على الدور التنسيقي الذي تضطلع به البعثة.

ملاحظات

لا يزال اتفاق الحديدة وأنشطة البعثة عنصرين أساسيين لتحقيق الهدفين الطويلي الأجل المتمثلين في تحقيق الاستقرار في محافظة الحديدة وإحلال السلام الدائم في اليمن، على الرغم من التوترات الإقليمية الحالية. والتصاعد المثير للقلق في المشاعر المناهضة لاتفاق ستوكهولم من شأنه حتما أن يقوض العملية السياسية الأوسع في اليمن ويخلق ظروفا مواتية لتصعيد عسكري محتمل يمكن أن يعرقل التقدم المحرز حتى الآن. وأحث جميع الأطراف على تنفيذ التزاماتها باتفاق الحديدة والتعاون مع البعثة في تنفيذ ولايتها.

ولا بد من الحفاظ على تشغيل موانئ البحر الأحمر بكامل طاقتها، نظرا لتدهور الأمن الغذائي والتغذوي وعودة ظهور الكوليرا في اليمن. فتدفق المساعدات الإنسانية والأدوية والغذاء والوقود والسلع التجارية الأخرى إلى اليمن عبر موانئ البحر الأحمر ليس ضروريا لمنع تدهور الأوضاع الإنسانية في البلد فحسب، بل ما زال يمثل أيضا لبنة أساسية من أجل السلام الدائم في اليمن. ولن تؤدي العودة إلى المواجهة العسكرية المباشرة حول الموانئ إلا إلى إغراق سكان اليمن في وضع أكثر سوءا وإطالة أمد نزاع مدمر.

وتواصل البعثة القيام بدور حيوي في الحفاظ على الاتصال مع طرفي اتفاق الحديدة، حيث تركز على تيسير التواصل من خلال لجنة تنسيق إعادة الانتشار، التي يُعد تنشيطها أمراً ضروريا لتنفيذ اتفاق الحديدة وأمراً لم يتحقق بعدُ. وقد ظلت البعثة عاقدة العزم على بذل جهودها من أجل إعادة إنشاء آلية مشتركة للجنة تنسيق إعادة الانتشار، وأتاحت مجالاً وفرصاً للطرفين لتحقيق هذه الغاية. وستواصل البعثة جهودها في هذا الصدد وستوفر جميع السبل الممكنة لوقف التصعيد وبناء الثقة بين الطرفين. وقد مثلت عودة الحكومة إلى الاجتماعات الثنائية للجنة تنسيق إعادة الانتشار واستئناف الإبلاغ عن بيانات انتهاكات وقف إطلاق النار إنجازين هامين نحو استعادة الطابع المشترك للجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها الفرعية.

وتؤكد هاتان الخطوتان أيضا على أهمية وجود البعثة في رصد انتهاكات وقف إطلاق النار، ومنع التصعيد، وردع العمليات الهجومية المحتملة من قبل أي من الطرفين في محافظة الحديدة.

وتقوم البعثة بإيفاد دورياتها وإجراء الرصد في مواجهة القيود الصارمة التي يفرضها الطرفان على حرية حركتها، وأحث جميع الأطراف على ضمان وصول البعثة دون عوائق إلى جميع أنحاء محافظة الحديدة. ويجب على الحوثيين التمكين من تسيير الدوريات دون عوائق في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى. وبالمثل، يجب ألا تخضع دوريات البعثة في مناطق خط المواجهة التي تسيطر عليها الحكومة لأي قيود أخرى، مع السماح للبعثة بتسيير دوريات منتظمة من مديرية الخوخة إلى مديرية حيس. ولا تزال دوريات البعثة في موانئ البحر الأحمر ضرورية لردع عسكرتها والحفاظ على الطابع المدني للموانئ. كما أن القيام بزيارات رصد منتظمة إلى المديريات الجنوبية المتنازع عليها على جانبي خط المواجهة هو أيضا جزء بالغ الأهمية من دور البعثة في الحفاظ على الرقابة ومنع التصعيد في محافظة الحديدة. وقد كانت هذه الزيارات ضرورية كذلك لبناء الثقة مع المجتمعات المحلية التي تعيش في هذه المناطق وتعزيز الثقة في اتفاق الحديدة.

وسيظل الحد من أثر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب على السكان المدنيين في محافظة الحديدة شاغلاً رئيسياً للبعثة. وقد تعزز دور البعثة في تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام تعزيزا كبيرا خلال العام الماضي على جانبي خط المواجهة. وعلاوة على ذلك، فقد برزت البعثة، بفضل خبرتها التقنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، بوصفها مورداً بشأن مسائل الإجراءات المتعلقة بالألغام لكامل عناصر وجود الأمم المتحدة في اليمن. ويشكل تعزيز بيئة آمنة في الحديدة خالية من تهديد الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب جزءا بالغ الأهمية من المسار المؤدي إلى السلام والاستقرار في المحافظة. فارتفاع عدد ضحايا الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في محافظة الحديدة، مع كون نسبة عالية من هؤلاء الضحايا من الأطفال، هو أمر يدعو إلى القلق بصفة خاصة.

وقد تمكنت البعثة، من خلال تنفيذ أول مشاريعها السريعة الأثر، من تعزيز تواصلها مع المجتمعات المحلية وبناء قاعدة شاملة للجميع لدعم اتفاق الحديدة على المستوى المحلي. كما أتاح تنفيذ المشاريع السريعة الأثر فرصا إضافية للتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وساعد، من خلال تحسين إمكانية الوصول، على تعزيز فهم الاحتياجات الإنسانية في المناطق المتأثرة بالنزاع والمديريات الواقعة على خط المواجهة في محافظة الحديدة. وعلاوة على ذلك، فإن قيام البعثة بتيسير زيارتي رصد مشتركتين إلى قريتي الحيمة والروان مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كان أيضاً إسهاما مهما في تحقيق تلك الغاية، ومن المقرر تسيير المزيد من الدوريات استنادا إلى التطورات على أرض الواقع. ومن أجل النظر بنشاط في الجوانب الجنسانية في تخطيط البعثة وتنفيذها للولاية المنوطة بها، وللنهوض بالخطة الأوسع نطاقا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في اليمن، تواصل البعثة تفاعلها مع المجتمعات والسلطات المحلية وتعاونها مع فريق الأمم المتحدة القطري، إلى جانب إعطاء الأولوية للتفاعل مع مسؤولات رفيعات المستوى في الهيئات ذات النطاق الوطني الموجودة في عدن. وقد واجهت جهود البعثة للتواصل مع القيادات النسائية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون تحديات كبيرة، ولكنها مع ذلك ستستمر.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**